Hachouf YACINE¹

TURKEY: THE REGIONAL ROLE IN THE GULF SYSTEM

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.34>

Research Article

Received:

20/04/2021

Accepted:

13/05/2021

Published:

01/06/2021

Abstract:

Geographical environment any political system is a source strength or weakness that system, and then they represent either add or deduction from vocabulary power to the system, geographical environment different its elements of site area and topography affect directly or indirectly in formulation state its foreign policy, Consequently, it acts as one of the determinants of the strength of the state's external role. The geographical environment of the state determines the vital field for its external political movement, and determines - to a large extent - the threat directed to its security and its sources.

Key words: Turkey, The Arab Gulf, Foreign Policy.

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ Dr. , Tahri Mohamed Bechar University, Algeria, hachouf.yacine@univ-bechar.dz, <https://orcid.org/0000-0002-7595-4226>

تركيا: الدور الأقليمي في المنظومة الخليجية

حشوف يسين²

الملخص

إن البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصما من مفردات القوة لذلك النظام، فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياستها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد - إلى حد كبير - ماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الخليج العربي، السياسة الخارجية.

المقدمة:

إن العلاقات الخليجية التركية لا تفتقر إلى الجذور التاريخية، بل إنها تنقطع رغم كل التبدلات والتغيرات الإقليمية والدولية، إن هذه العلاقات كما أنها لا تجري بمعزل عن سياق المحتوى التاريخي المتجدد شكلا ونوعا وحجما، وفق ما يستجد في البيئة المحلية والإقليمية فإنها تستجيب أيضا إلى البيئة والمحيط الدوليين بخطى متسارعة، وبشكل خالص مع وجود العوامل الدافعة إلى قيام التأثيرات الفاعلة في مسار هذه العلاقات، وأهمها الموقع الاستراتيجي، والإمكانيات الفعلية.

إشكالية البحث: كيف يمكن لتركيا أن تجد نظام أقليمي جديد للأمن يتماشى و التحديات و الرهانات الإقليمية و الدولية؟.

عناصر البحث:

1. الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الخليج.
2. نحو مقارنة مفاهيمية ل: النظام الأقليمي، السياسة الإقليمية و الدور الأقليمي.
3. تركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي:
 - ✓ التوجه التركي نحو اقطار الخليج.
 - ✓ العلاقات التركية الخليجية في اطار مجلس التعاون الخليجي.
 - ✓ العلاقات التركية الإيرانية.
 - ✓ العلاقات التركية العراقية.

أولا: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

إن البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصما من مفردات القوة لذلك النظام، فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياستها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد - إلى حد كبير - ماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره.

وفي هذا الاطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية وقدرتها على بناء قوتها البرية والبحرية وهو ما عرف بنظريات الجغرافيا السياسية لكل من ماهان وماكيندر وراتزل الالمانى الذي قال بالحتمية الجغرافية (محمد، 1976، الصفحات 137-142).

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية، جعلها هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، وصارت المنطقة محورا تدور حوله الكثير من

² د.، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، hachouf.yacine@univ-bechar.dz

الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة إحتياطي من النفط العالمي، كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة.

يقع الخليج العربي، جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا، وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلتين اقتصاديا وسياسيا وطبيعيا، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها (2.476.000 كلم)، والمنطقة المائية الممتدة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها (148.028 كلم)، ويتمد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض (30 درجة شمالا)، وخط الطول (48 درجة شرقا) إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض (26 درجة)، وخط طول (56 درجة) شرقا (احمد عبد الباقي، 2004، صفحة 9)، وهو أحد بحار المحيط الهندي، يصل طوله إلى (615 ميل بحري) وعرض يصل إلى حوالي (210-220 ميل بحري) داخل مضيق هرمز، والخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبيا يبلغ متوسط عمقه إلى حوالي (300 قدم) يزداد حتى يصل (360 قدم) بالقرب من مضيق هرمز، وتبلغ طول سواحله الغربية فتبلغ حوالي، وتبلغ طول سواحله الشرقية (3760 كلم) أي ضعف الساحل الشرقي وتطل عليه إيران بشكل أساسي، إضافة إلى القسم الشمالي الذي يشكل جنوب العراق وغرب منطقة عبرستان (الأحواز)(3)، وتعد منطقة الخليج من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياسا بمساحتها وثروتها الهائلة وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الأقليمي الخليجي.

ويبلغ اجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كلم²، وتتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئتي كلم، تليها الامارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكاً للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحلها 15 كلم. إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة، مما يضيف إليها مصدرا من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى إلى كسب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الإمكان.

ويوضح الجدول التالي القدرات والإمكانات الجغرافية لدول النظام الأقليمي الخليجي، متضمنا المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج العربي.

الجدول رقم (1-1): الإمكانيات الجغرافية لدول النظام الأقليمي الخليجي. (عبد الخالق، 1993، صفحة 23)

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كلم)	نسبة طول الساحل في المئة	المساحة كلم 2	نسبة المساحة في المئة
الامارات	800	24	77 ألف	1.7
البحرين	120	4	600	0.1
العراق	15	0.4	450 ألفا	10
عمان	90	2.6	300 ألف	6
الكويت	200	6	17 ألف	0.3
قطر	380	11	11 ألفا	0.2
السعودية	550	16	2.2 مليون	49
إيران	1200	36	1.6 مليون	35
الاجمالي	3355	100	4.47 مليون	100

إن وضع دول النظام الأقليمي الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين

(3) الدول العربية المطلة على الساحل الشرقي هي: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الامارات، عمان.

معظم دول النظام الأقليمي الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع كل من: إيران، الكويت، العراق، الامارات، اليمن، قطر، وسلطنة عمان. وكذلك هناك النزاع القطري البحراني الذي حل قضائيا، والنزاع الامراتي الإيراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع الذي ثار بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان حول واحة البريمي. بل إن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الامارات السبع المكونة لدولة الامارات، والنزاع العراقي الكويتي الذي انتهى بالغزو عام 1990، وكانت له نتائج وتداعيات سلبية مازالت دول وشعوب المنطقة تعاني آثارها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق وإيران الذي أسفر عن حرب دامت نحو ثماني سنوات... الخ، وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

ثانيا: نحو مقارنة مفاهيمية ل: النظام الأقليمي، السياسة الإقليمية، الدور الأقليمي.

1) مفهوم النظام الأقليمي:

اختلفت المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم الأقليم من باحث إلى آخر، ومن نظرية إلى أخرى، فهناك من اعتمد العامل الجغرافي الذي يرى أن الأقليم هو وحدة جغرافية، تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول التي تشكل نظاما فرعيا في النظام الدولي، الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه (جميل و على الدين، 1999، صفحة 15). وإلى جانب العامل الجغرافي فإن هناك معايير أخرى تشكل أسسا متكاملة يستند اليها مفهوم الأقليم، فعلم الجيوبوليتيك اهتم بمدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والموارد الطبيعية... الخ أما مفهوم النظام الأقليمي بمدلوله العلمي، كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث تم تداوله في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والأساس الذي استند اليه هو اقامة منظمات إقليمية باعتبارها ايسر وأكثر فعالية من المنظمات الدولية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين على اعتبار أن الإقليمية هنا لا تشكل بديلا عن العالمية. والمنظمة الإقليمية هي تلك المنظمة التي تختص بأمور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية، لكن عضويتها تقتصر على بعض الدول فقط، ولعل أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى انشاء وتطوير قواعد النظام الأقليمي تنحصر في أمرين أساسيين: - دافع الأمن- دافع التعاون.

ويقوم النظام الأقليمي على معايير أساسية في تحديد وجوده أهمهم (جميل و على الدين، 1999، صفحة 19):

- ✓ أقليم جغرافي محدد تركز عليه علاقات الجوار الأقليمي.
 - ✓ إعراف عالمي بأن الأقليم يشكل حالة متميزة من النظام العالمي.
 - ✓ وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية. وعلى هذا الأساس إن السمات العامة لأي نظام أقليمي تظهر أنه تجمع لعدد من الدول في أقليم جغرافي معين.
- وتناول بروس روست في دراسته عن النظام الأقليمي خمسة مداخل لتعريف هذا المفهوم (نايف على، 2002، صفحة 25):

- ✓ المدخل الأول: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق أقليم ما من النواحي الثقافية والاجتماعية.
- ✓ المدخل الثاني: الدول الإقليمية التي تتشابه أنظمتها السياسية أو سلوكها الخارجي، ويحدد هذا السلوك التصويت للحكومات الوطنية في الأمم المتحدة.
- ✓ المدخل الثالث: مناطق الاعتماد السياسي المتبادل حيث تنظم الدول الإقليمية بعضها مع بعض بشبكة مؤسسات سياسية فوق قومية أو بين الحكومات.
- ✓ المدخل الرابع: المناطق ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تحددها عملية التبادل التجاري أو التناسب في معدلات الدخل القومي.
- ✓ المدخل الخامس: يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

والأصل في مفهوم النظام الأقليمي أن له مقومات ثلاثة أساسية تتمتع بقبول عريض من دارسي العلاقات الدولية، وتلك هي (على الدين و نيفين، 2002، صفحة 23):

1. التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.
2. الاتساع - كحد أدنى- لعضوية ما لا يقل عن ثلاثة دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية - الاقتصادية.
3. كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين مختلف وحدات النظام.

2) مفهوم السياسة الإقليمية:

تعتبر السياسة الإقليمية في الغالب عن النمط الذي تعتمده الدول في سياستها الخارجية ازاء الدول الأخرى وبخاصة دول الجوار الأقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للأقليم.

وإذا تتبعنا التطورات التي شهدتها السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لوجدنا أن متغيرات عديدة طبعت العلاقات الدولية، أبرزها تعزيز اتجاهات التعاون على الصعيد الأقليمي ودعم التعاون على الصعيد العالمي، وقد تم ذلك عبر العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية. وعلى ضوء ادراك المصالح الإقليمية للدولة يتحدد الموقف من التعاون الأقليمي صعودا باتجاه التكامل والوحدة الإقليمية.

فأهداف وغايات الدول القومية تحدد مسبقا موقف الدول وسياساتها الإقليمية داخل النظام الأقليمي المنخرطة فيه، وقد تختلف المواقف والاهداف والغايات الوطنية والقومية، التي تحددها دول، فتتضارب السياسات الإقليمية بسبب تناقض الادبيولوجيات والمصالح، الأمر الذي يهدد الأمن الأقليمي، وهناك من يرى أن العوامل المؤثرة في سياسات الدول الإقليمية تتطلب ادراكا مميزا للمصالح الإقليمية، فاعتماد سياسة إقليمية تهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل الأقليمي خدمة للمصالح المشتركة يتطلب من الدول استعدادا مشتركا للتنازل التدريجي وبارادتها عن جزء من السيادة لصالح وحدة قرارية إقليمية أعلى تشكل قمة الهرم التنظيمي، "واستنادا إلى ذلك فإن السياسة الإقليمية هي السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية التي تعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن وحدات الأخرى في الأقليم، مع إفتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الاقليم إلى التفكير بالتعاون الأقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات ومحددات إقليمية وضمن اطار التفاعل الأقليمي" (جميل و على الدين، 1999، صفحة 20).

(3) مفهوم الدور الأقليمي:

تسعى الدول من خلال انخراطها في تنظيمات إقليمية إلى لعب دور معين يتناسب ومصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها وبغية لاكتساب منافع أخرى ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية وحسب قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية ودرجة تأثيرها في محيطها الأقليمي فالدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في رسم المصالح والاهداف كما تختلف في سلوكها السياسي الخارجي، باختلاف طبيعتها بين قوى عظمى، ودول كبرى ودول صغيرة، فيكون الدور الذي تؤديه يعكس طبيعتها ومكانتها.

ومفهوم الدور الأقليمي في حقل العلاقات الدولية يتحدد وفق السلوك السياسي الخارجي للدول وتبعاً لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية والدولية باعتبار أن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات، فإن الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة.

أما فيما يخص الدور القومي للدولة ضمن المحيط الدولي فينبغي هذا الدور ادراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القدرات والالتزامات والاحكام والانشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.

ثالثاً: تركيا والدور الأقليمي في المنظومة الخليجية.

إن العلاقات الخليجية التركية لا تفتقر إلى الجذور التاريخية، بل إنها تنقطع رغم كل التبادلات والتغيرات الإقليمية والدولية.

إن هذه العلاقات كما أنها لا تجري بمغزل عن سياق المحتوى التاريخي المتجدد شكلاً ونوعاً وحجماً، وفق ما يستجد في البيئة المحلية والإقليمية فإنها تستجيب أيضاً إلى البيئة والمحيط الدوليين بخطى مسارعة، وبشكل خالص مع وجود العوامل الدافعة إلى قيام التأثيرات الفاعلة في مسار هذه العلاقات، وأهمها الموقع الاستراتيجي، والإمكانات الفعلية. وينطلق هذا الدور من أن الخليج العربي لم يعد في المنظور التركي تلك المنطقة والجوانب الاقتصادية الأخرى ذات التأثير الأقليمي والاهتمام الدولي المتزايد. كما لم تعد تركيا في منظور دول الخليج العربي الدولة التي كانت يوماً ما إمبراطورية واسعة، بل الدولة الحديثة سياسياً وعسكرياً، والتواقة إلى تأمين حاجاتها الاقتصادية من خلال علاقاتها بدول الخليج وهي الدولة ذات الطموح في الانتشار الأقليمي، وبخلفية استناد غربية تؤمنها عضويتها في حلف سياسي عسكري (حلف الناتو).

(1) التوجه التركي الجديد نحو أقطار الخليج.

لقد قامت السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائ الصراع، ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضواً في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفييتي وحلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الإتحاد السوفييتي مد نفوذه جنوباً إلا أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسراً بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. أي جسراً بين أوروبا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط ونافذة لشعوب الشرق ووسط آسيا على أوروبا.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينات القرن الماضي بدأت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي عملية تقييم لدورها في ضوء موازي القوى الجديدة. ومنذ ذلك الوقت أخذت تحدد دورها وكرسم سياستها الخارجية، انطلاقاً من قناعتها بأن لها دوراً مهماً في الاستقرار في منطقة القوقاز ووسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وفي الاستقرار العالمي عموماً دوراً يتجاوز بكثير مفهوم الحبر.

وفي هذا السياق يؤكد أحمد داوود أوغلو، كبير مستشار مع رئيس الوزراء التركي والمنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة، أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقد << ضائعاً >> بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنى الأخيرة خلالهما تصوراً متكاملًا مكتفية بسياسة "ردود الأفعال" أو "الاستجابة للأزمات". وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها (على، 2008، صفحة 106). إذن وفقاً لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية، صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدداً أكبر من الدوائر، لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية ثقافية وتاريخية. وفي هذا الإطار يقول رجب طيب أردوغان: "لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، ومن الآن فصاعداً لتفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر، ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوإستراتيجية ورسالتها التاريخية"⁴.

أ. أسباب وعوامل التحولات الجديدة لدور التركي:

أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التغيرات التي طالت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ويتمثل أهم هذه العوامل في ما يلي:

✓ تفاقم الأزمات في الشرق الأوسط ورغبة تركيا في لعب دور في حل هذه الأزمات: من الممكن أن تكون هذه الأزمات انعكاساتها السلبية على تركيا نفسها ومن أخطر هذه الأزمات النتائج التي تركت على الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث أدى ذلك إلى تفكك هذه الدولة المركزية التي كانت تشكل قاعدة أساسية للتوازن والاستقرار في المنطقة، وحدث حالة من النهوض ساعدت على تنامي نشاط (حزب العمال الكردستاني) في شمال العراق وتساعد النزعة الانفصالية لأكراد العراق.

✓ المصالح الإستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط: تمثل منطقة الشرق الأوسط عمقاً حضارياً واقتصادياً وإستراتيجياً لتركيا، ونشير هنا على سبيل المثال إلى أن الدول العربية تعتبر ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة (الكومنولث) كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياسي لتركيا بعد السياحة الأوروبية.

✓ التوجهات الخاصة "بحزب العدالة والتنمية": شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول (حزب العدالة والتنمية) إلى الحكم، تغيرات عدة في التوجهات والتحركات إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، بعد ما كانت تعيش على أطراف حلف الناتو

✓ تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453 حيث تري أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضارياً عنها هذا من جهة ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا ليجعل للاتحاد الأوروبي حدوداً مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق وسوريا) ويقحمه في سياساتها (اسلام و شادي، 2009، صفحة 152).

✓ تمدد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران مالياً إيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً. المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

(2) العلاقات التركية – الخليجية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

• الدور التركي في منطقة الخليج (مبروك، 2009، صفحة 58):

تبدو تركيا من جانبها مهتمة بالعلاقة مع دول الخليج العربية من منطلقات سياسية وأمنية واقتصادية، حيث تحتاج إلى الاستثمارات الخليجية في اقتصادها الوطني، وتنظر إلى المنطقة على أنها سوق مهمة للمنتجات التركية، فضلاً عن أنها تستورد 90 في المائة من احتياجاتها النفطية، وتقدم نفسها على أنها مصدر ممكن للمياه إلى منطقة الخليج من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي طرح بعد عام 1991 ويقضي بتزويد بلدان الجزيرة العربية والخليج بالمياه التركية عبر أنبوب طوله 56500. وقد أسهمت مبادرة إسطنبول للتعاون بين حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، التي انطلقت في

⁴ برنامج ما وراء الخبر: أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، قناة الجزيرة، 2009/02/04

عام 2004 وأعطت الأولوية للانضمام إليها لدول مجلس التعاون الخليجي، في تعزيز دور تركيا الأمني في المنطقة باعتبارها عضوا في الحلف.

ويجيء اهتمام تركيا لمنطقة الخليج وحرصها على تطوير العلاقة معها ضمن اهتمامها بتعميق روابطها الشرق أوسطية والإسلامية كجزء من إستراتيجية التحرك الخارجي لحزب العدالة والتنمية، الذي يرى أن العمق الإسلامي لتركيا مهم ولا يتعارض مع سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو حتى علاقتها مع إسرائيل. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى طلب تركيا الانضمام إلى الجامعة العربية بصفة مراقب وحضور رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لفعاليات القمة العربية التي عقدت في مارس 2005

ومن تم اكتسبت مذكرة التفاهم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، والتي تم توقيعها في جدة في الثاني من سبتمبر 2008 أهمية كبيرة نظرا لأسباب عدة:

✓ أولا: تمثل نقلة نوعية في العلاقات الخليجية – التركية لاسيما أن هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين.
✓ ثانيا: إن التوقيع على هذه المذكرة من شأنه أن يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين، والذي بدأ منذ التوقيع في ماي 2005، على اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، وأهم الحوار الذي لا يزال مستمرا ولم يصل إلى نهايته بعد.

✓ ثالث: التوقيع على المذكرة جاءت في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ويتعاضم دورها الأقليمي بشكل ملحوظ، ولعل انخراطها بالوساطة بين إسرائيل وسوريا في مفاوضات السلام بخبر المباشر، ودورها في حلف البرنامج النووي الإيراني، كلها مؤشرات إلى تعاضم هذا الدور. ويبدو أن تركيا ترى أن الظروف مهيأة من أجل لعب هذا الدور على خلفية القلق الخليجي من الملف النووي الإيراني وغياب القوة الإقليمية العربية.

(3) العلاقات التركية – الإيرانية:

تمثل إيران إحدى القوى الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وتذكر أنقرة هذه الحقيقة المهمة. ومن هنا سعت أنقرة إلى إحداث نقلة في العلاقات المشتركة بينهما، حيث استقبلت تركيا في 2008 الرئيس الإيراني محمد أحمد نجاد، وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على جملة اتفاقيات أكدت أن هذه الزيارة لم تكن شكلية، وإنما كانت بغرض إيجاد شركة تعاونية بين الطرفين، حيث وقع الطرفان اتفاقيات عدة للتعاون الأمني، وفي مجالات البيئة والنقل والسياحة، والتعاون بين المكتبة الوطنية والأرشيف في البلدين. ومن هنا فإنه يمكن النظر إلى هذه الزيارة على أنها بداية التحولات المهمة في العلاقات بين الطرفين في ضوء رغبة إيرانية قوية في تطوير العلاقات مع تركيا وفي هذا الصدد يؤكد محللون أن المسعى الإيراني لتطوير العلاقات مع تركيا خلفه عامل رئيسي يتمثل في إدراك طهران أن تركيا أصبحت طرف أو هي في طريقها لتصبح طرفا في المعادلة الإقليمية، والخيار الاستراتيجي الإيراني بهذا الخصوص هو جعل هذا الدور التركي الأقليمي شريكا وليس منافسا. لأنه من الصعب أن يبقى محايدا في ظل الملفات المتشابكة والساخنة التي أخذت تفرض نفسها سريعا على تركيا، منذ أن قررت أن تلقي بنفسها في ساحة الشرق الأوسط. كما تهدف إيران من تطور علاقاتها مع تركيا إلى الإبقاء على قناة اتصال حيوية مع الأمريكيين عبر تركيا.

وفي كل الأحوال، هناك جملة من العوامل التي تدفع في سبيل تعميق هذه العلاقات وإيجاد شركة قوية بين الطرفين، ومنها:

✓ المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين: ترتبط كل من تركيا وإيران بمصالح ثنائية قوية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ثمانية مليارات دولارات وتعتبر إيران أهم سوق للصناعات التركية، كما أنها ثاني مزود للغاز بالنسبة لتركيا.

✓ الوضع العراقي وتطوراته في المستقبل: يحظى التطورات الخارجية على الساحة العراقية بإتمام خاص من قبل كل من طهران وأنقرة، وكذلك دمشق، بالنظر إلى ما تفرزه هذه التطورات من تأثيرات في دول.

✓ الملف النووي الإيراني: برزت وساطة تركية تحاول الاستفادة من العلاقات التركية الإيجابية مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لترجيح الخيار الدبلوماسي في التعامل مع هذا الملف.

✓ مواجهة النشاط الانفصالي لـ << حزب العمال الكردستاني >> سواء في المناطق الجبلية في شمال العراق أو داخل البلدي: هناك مخاوف لدى كل من تركيا وإيران من إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وهذا الأمر يشكل هاجسا لدى الطرفين وكذلك إقليميا.

✓ التطورات الخاصة بعملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي والوضع في لبنان.

(4) العلاقات التركية – العراقية: للاطلاع أكثر (شكارة، 2003)

• المنظور التاريخي لتطور العلاقات بين البلدين (بارك، 2005):

منذ تأسيس تركيا الحديثة عام 923، إلى حد الآن اتسمت العلاقات العراقية – التركية بطبيعتها المتغيرة، إذ تأثرت خلال المرحلة الأولى 1923 – 1945، بعدم حسم قضية الحدود المشتركة بين العراق وتركيا بسبب مطالبة تركيا بولاية

الموصل << نينوى حالياً >> بذريعة احتلالها من قبل القوات البريطانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى وقد أحيلة قضية الموصل إلى عصبة الأمم التي أصدرت القرار (16/ت في 1925/01/16) بضم الموصل للعراق ونتيجة لهذه التطورات تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق وتركيا في عام 1928، وتميزت العلاقات العراقية التركية خلال هذه الفترة بالتعاون وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما تأثرت وتيرة المرحلة الثانية << 1946 – 1958 >>، بالتغيرات التي عصفت بالعلاقات الدولية، كنتيجة للحرب العالمية الثانية، وبخصوص العراق: كان أحد مؤسسي جامعة الدول العربية في عام 1945، وشارك بعد ظهور <<إسرائيل>> عام 1948 بجيش قوامه (1800) جندي للدفاع عن مناطق جنين ونابلس وطولكرم في فلسطين وبشأن تركيا: فقد شهد هذه المرحلة تأسيس اتفاقية حلف الناتو في عام 1952.

و أصبحت تركيا أحد أعضاء الحلف وأعقب ذلك تأسيس تركيا حلف مع العراق في 1952/2/24 والذي شكل لاحقاً نواة لحلف بغداد. فيها شهدت المرحلة الثالثة << 1958 – 2003 >> عقب قيام ثورة 1958 في العراق، وتهيأت تركيا للتدخل العسكري، إلا أنها تراجعت بعد نصيحة بريطانية، ومن ثم استمرت علاقاتها بالفتور مع العراق، إلا أنها تطورت لاحقاً وخاصة في عقدي السبعينيات والثمانيات وفي كافة الميادين السياسية والاقتصادية وغيرها.

• العوامل المؤثرة في التعاون بين العراق وتركيا:

– المشكلات الأمنية وتتمحور في القضية الكردية: تواجه تركيا ومنذ سنوات طويلة التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، والتي ينطلق قسم منها من المناطق الحدودية المشتركة مع العراق، مما يؤدي إلى قيام تركيا بين الحين والآخر بتدخل تركيا في شؤون العراق مما يولد التوتر بينهما.

– المياه المشتركة: بدأت مشكلة المياه بين تركيا والعراق مع بداية تسعينيات القرن الماضي عندما بدأت تركيا بتأسيس مشروع "الكاب" والذي بدأ بحجز كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات عقب بنائها (22) سنة. وتزايد التوتر حول موضوع المياه عقب مشاركة تركيا وسوريا في الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. وفي عام 2008 وافقت كل من تركيا وسوريا والعراق على تنشيط عمل اللجنة الثلاثية المشتركة لتدارس موضوع إدارة الموارد المائية بين الدول الثلاث، وخلال عام 2009 وافقت تركيا على زيادة تدفق مياه الفرات مقابل زيادة العراق لتجارته النفطية مع تركيا.

– النفط الخام والغاز الطبيعي: تمثل الاتفاقية الموقعة بين العراق وتركيا في عام 1973 بناء خط أنبوب لنقل النفط الخام بطول (345) كم ولي خطوات التعاون في حفل النفط بين الدولتين، ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بكمية قدرها 10 ملايين طن في سنة التشغيل التي بدأت في عام 1977 على أن تتضاعف في السنوات اللاحقة، وفي عام 1984، أنجز مشروع خط الأنابيب الثاني ويطول 981 كم. وتسبب إهمال تشغيل الأنابيب بين العراق وتركيا لسبب الحصار وإطراءات الاحتلال الأمريكي في انخفاض كمية المصدرة.

الخاتمة:

نرى أنه ثمة حاجة إلى مقارنة جماعية لأمن منطقة الخليج، إذ أن غياب مثل هذه المقاربة لسبب مشكلات لدول المنطقة. إذ أن التعايش السلمي الأقليمي هو الضمان الوحيد لمستقبل المنطقة، إذ لا يمكن لشعوب المنطقة أن تعيش في رفاهية مستدامة من دونه، فالحداث التي عصفت بالمنطقة منذ نهاية السبعينيات تبرز الحاجة إلى بناء نظام أمني أقليمي يشمل دول الجوار ويحد من احتمالات المواجهة التي ميزت المنطقة على مدى أكثر من عقدين من الزمن. فالتعايش الأقليمي يتطلب بناء مجموعة من الإستراتيجيات المترابطة التي تضمن ترسيخ مفهوم التعايش وذلك على المستوى الوطني والأقليمي.

قائمة المراجع:

- احمد شكاره. (2003). إيران العراق و تركيا: الاثر الاستراتيجي في الخليج العربي (الإصدار 1). الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بيل بارك. (2005). سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات و الافاق المستقبلية. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث.
- جلال معوض على. (2008). الروية التركية للامن الأقليمي في منطقة الشرق الاوسط. مجلة اوراق الشرق الاوسط، 106.
- جوهر اسلام، و عبد الوهاب شادي. (جانفي، 2009). سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان. مجلة أوراق الشرق الأوسط، 43، 152.
- شريف شعبان مبروك. (افريل، 2009). الدور الأقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج و الشرق الاوسط. مجلة آراء حول الخليج، 55، 58.

- طه بدوي محمد. (1976). مدخل إلى علم العلاقات الدولية (الإصدار 03). القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- عبد الله عبد الخالق. (أكتوبر، 1993). النظام الخليجي. السياسة الدولية، 23.
- عبيد نايف على. (2002). مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مطر جميل، و هلال على الدين. (1999). النظام الأقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية (الإصدار 6). بيروت: مرطز دراسات الوحدة العربية.
- مقبل فقيه احمد عبد الباقي. (2004). أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها. الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر.
- هلال على الدين، و مسعد نيفين. (2002). النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير (الإصدار 2). بيروت: مرطز دراسات الوحدة العربية.